

## الفساد في العراق على طاولة محاكمة أونا أويل في لندن

### الشركة دفعت 6 ملايين دولار لمسؤولين عراقيين

توجهت أنظار المعندين بالمخاض السياسي في العراق إلى جلسات محاكمة مسؤولي شركة أونا أويل في لندن حيث تتكشف الأدلة على تقديمهم رشاًوى لمسؤولين عراقيين كبار للحصول على عقود نفطية خارج إطار المنافسة.

لندن - اطلعت محكمة بريطانية في لندن أمس على أدلة وشهادات تؤكد أن شركة استشارات النفط والغاز أونا أويل، التي مقرها موناكو، دفعت رشاًوى بلغت قيمتها 6 ملايين دولار للفرز بعقود نفط عراقية في الفترة التي أعقبت الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

ويواجه مديران سابقان في الشركة ومدير مبيعات سابق في شركة خدمات الطاقة الهولندية أس.بي.أم في المحاكمة التي بدأت يوم الخميس، اتهامات برشوة مسؤولين عراقيين كبار من أجل الحصول على مشاريع مجزية.

وينتظر مراقبون أن تؤدي جلسات المحاكمة في حالة إدانة المتهمين إلى الكشف عن المسؤولين العراقيين، الذين تلقوا تلك الرشاًوى في وقت تشتعل فيه الاحتجاجات في الشارع العراقي ضد السياسيين المتهمين بالفساد.

وكانت تحقيقات عالمية قد وجهت أصابع الاتهام إلى حسين الشهرستاني المسؤول عن ملف الطاقة والعقود التي تم إبرامها في ذلك الحين خلال حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. ويعتقد مراقبون أن الشهرستاني قد يكون ضالعا في هذه القضية وقضايا فساد أخرى سبق الكشف عنها.

وتتعلق القضية بمشروع عراقي لترتيب ثلاث منصات عائمة في الخليج وربطها عن طريق خطي أنابيب كبيرين بصهاريج تخزين قرب حقول النفط بحيث تستطيع الناقلات تحميل الخام من البحر.

ويقول مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة في بريطانيا إن زياد عقل وستيفان وايتلي وبول بوند خططوا مع عائلة إحسانى الإيرانية المسيطرة على أونا أويل للتلعب في عطاءات مشاريع نفطية بين 2005 و2011.

وقال مايكل برومبتون محامي الادعاء الذي يمثل مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة خلال الجلسة إن أونا أويل، التي يسيطر عليها المؤسس ورئيس مجلس الإدارة

أربعة أشهر. وقدم أدلة على أن "أونا أويل دفعت رشاًوى إجمالية بقيمة ستة ملايين دولار للفرز بالعقود، الذين تبلغ قيمتهما معا 800 مليون دولار".

والبغ برومبتون المحلفين أن متواطئا آخر هو باسل الجراح، الإداري السابق لدى أونا أويل في العراق، قد أقر بالفعل بالذنب في القضية وأن قورش وسامان إحسانى يواجهان دعواى جنائية في الولايات المتحدة. ومن المقرر أن تستغرق المحاكمة أربعة أشهر.



## ما المطلوب من لبنان لنيل مساعدة صندوق النقد؟

### أدوية مرّة يصعب تجرّعها من قبل الشارع الغاضب



#### آفاق مسدودة بتركة ثقيلة

التي حصلت على أموال من الصندوق لمساعدتها في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاداتها. ولم تصدر حتى الآن أي تصريحات من الصندوق بشأن هذا الطلب، الذي قد يكون من الصعب تجاهله بعد اليوم.

وكان وزير المالية الجديد غازي ورنى قد كشف أن لبنان "يتطلع لتدبير قروض ميسرة من المانحين الدوليين تتراوح بين أربعة وخمسة مليارات دولار لتمويل مشروعات الفصح والوقود والأدوية".

ووجدت الحكومة اللبنانية الجديدة نفسها أمام أزمة مالية غير مسبوقة امتدت نذاعاتها إلى فرض البنوك قيودا على عمليات السحب والتحويل في ظل شلل تام لمعظم النشاطات الاقتصادية.

ويرى خبراء أن دعم حزب الله وحلفائه السياسيين للحكومة الجديدة سيحول دون حصولها على التمويل لاسيما وأن رئيس الوزراء السابق سعد الحريري وحزبه، الحليف التقليدي للغرب ودول الخليج، لا يشاركان فيها. ويشير محللون إلى أن نفوذ حزب الله على الحكومة قد يعقد مساعيها للحصول على تمويل أجنبي خاصة من دول الخليج التي قدمت مساعدات للبنان في ما سبق لكنها تعتبر حزب الله تهديدا لمستقبل البلاد.

إلى تطبيق إصلاحات لتدعيم القدرة التنافسية لقطاع التصدير من أجل المساعدة في صيانة ربط الليرة بالدولار. ويضغط الصندوق لزيادة تغطية إمدادات الكهرباء على مدار الساعة من أجل إزالة أحد أكبر العوائق من وجه الاستثمار.

وينبغي على بيروت تقوية النظام المالي عن طريق الإلغاء التدريجي للدعم الذي يقدمه البنك المركزي للحكومة وتعزيز ميزانية البنك المركزي، إضافة إلى إلزام البنوك بزيادة احتياطاتها الرأسمالية وتدعيم التأمين على الودائع. ومن المطالب الرئيسية الأخرى تعزيز محاربة الفساد عن طريق سن قوانين تغطي مجالات مثل الإثراء غير المشروع والإفصاح عن الأصول المملوكة للمسؤولين وتشكيل لجنة للتحقيق في قضايا الفساد وإحالتها إلى القضاء.

ويخشى محللون من أن يطالب صندوق النقد بإلغاء ربط العملة بالدولار، والذي كان عماد الاستقرار المالي لأكثر من عقدين، وذلك بسبب صعوبة إعادة سعر الليرة في السوق السوداء إلى مستويات السعر الرسمية بعد أن فقدت نحو ثلث قيمتها. وكان تعويم العملة أحد شروط الصندوق على دول أخرى مثل مصر،

وتمتد المطالب أيضا إلى زيادة رسوم الوقود وإجراءات لتحصين تحصيل الإيرادات مثل تضييق الخناق على التهريب الضريبي.

ومن المطالب الرئيسية إلغاء دعم الكهرباء أحد المجالات التي يقول صندوق النقد إنها ستحقق أكبر الوفورات المحتملة. ويشمل ذلك زيادة الرسوم لسد العجز المالي لشركة الكهرباء الوطنية عن طريق استهداف أكبر المستهلكين أولا.

ويقول صندوق النقد إن على الحكومة توسيع نطاق الدعم النقدي للقراء بغية تخفيف أثر الضبط المالي الضروي، حيث سيتعين على السلطات توجيه 0.5 بالمئة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على شبكة أمان اجتماعي.

كما ينبغي تحديد مجالات التوفير في الإنفاق العام، والتي تشمل إصلاح فاتورة أجور القطاع العام ومعاشرات التقاعد التي تلتهم كتلة غير متناسبة من الإيرادات. ويريد صندوق النقد من الحكومة تنفيذ إصلاحات هيكلية، تتضمن خفض تكلفة الاستثمار عن طريق سن قوانين تحكم مسائل مثل الإفلاس وشركات القطاعين العام والخاص، إضافة

تواجه الحكومة اللبنانية الجديدة معضلة مغلقة للتوفيق بين متناقضات يصعب الجمع بينها. فهي مطالبة بتجرّع علاجات مرّة يصعب إقناع المحتجين بها من أجل العثور على طرف الخيط الذي يمكن أن يفتح أبواب الطريق الطويل للخروج من الأزمات الاقتصادية والمالية الخائفة.

لندن - يجمع المحللون على أن الحكومة اللبنانية الجديدة لا تمتلك رصيذا يكفيها لترميز العلاجات والشروط الصعبة التي يجب عليها اتخاذها والتي تبدأ بتطبيق إجراءات حازمة لإقناع صندوق النقد الدولي بتقديم الجرعة الأولى من المساعدة من أجل الانتقال بعد ذلك إلى بق أبواب المانحين.

وتكمن المعضلة في صعوبة إقناع الشارع الغاضب بقبول إجراءات تقشف تشمل زيادة الضرائب وخفض الإنفاق والدعم الحكومي من أجل استعادة بعض الثقة بإمكانية إخراج الاقتصاد من الحفرة العميقة.

ومن المتوقع أن تشمل شروط الصندوق وضع خطة متوسطة الأجل لسد العجز المالي الأخذ بالاتساع والعودة بالدين العام إلى مستويات قابلة للاستدامة.

وكان صندوق النقد أوصى لبنان من قبل باستهداف تحقيق فائض أولي لا يقل عن 4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة في خفض الدين العام، الذي يعد حاليا من بين الأعلى في العالم.

**فك ارتباط الليرة اللبنانية بالدولار أخطر الشروط التي يمكن أن يطالب بها صندوق النقد الدولي**

كما يطالب الصندوق بتسريع زيادة الإيرادات عن طريق رفع ضريبة القيمة المضافة وإلغاء الاستثناءات الممنوحة لفئات مثل البحوث المسجلة في الخارج والديزل المستخدم في توليد الكهرباء ومركبات نقل السلع والأفراد.

## البيروقراطية تفجر بالون مكافحة الفساد في تونس

هروب رؤوس الأموال إلى دول مجاورة. ولعل اعتماد الدولة بشكل متزايد على الاقتراض من المؤسسات المالية العالمية والدول المتعاطفة مع ديمقراطيتها الناشئة، لتغطية العجز الكبير في الموازنة، أكبر دليل على تخبط النشاط الاقتصادي وضعف إقبال المستثمرين المحليين والأجانب.

الكثير من الدراسات حول الفساد أجرتها منظمات محلية تتابع تحركات عمل السلطات طيلة السنوات القليلة الماضية. أكدت تازم العلاقة بين الاستثمار والتنمية من جهة، وكفاءة المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى إبطاء وتعطيل عجلة النمو. فتحريك عملية التنمية المستدامة يتطلب الشفافية وردع الفاسدين، وهو ما تفقّر إليه تونس حتى الآن.

إن منسوب الفساد الإداري والمالي والتهرب يتزايد بشكل ملحوظ سنويا في جميع مفاصل الدولة بصورة لم يعد يمكن معها التغاضي عنه باعتباره أحد أبرز العوامل التي تكبل النمو، فالبيانات تشير إلى أن الخسائر السنوية للبلاد تقدر بنحو 830 مليون دولار كل عام. وبمتابعة تفشي الفساد الإداري في العديد من هيكل الدولة رصدنا مرارا ومن خلال التعاملات اليومية، أنه أدى ذلك إلى تفاقم ظاهرة التجارة

تعتقد أن خسائر البلاد جراء سوء الحوكمة والفساد، الذي ينخر الاقتصاد، أكبر من تلك التقديرات، إذ يمكن أن تتراوح تلك الخسائر من 3 إلى 4 نقاط مئوية من معدلات النمو سنويا.

يظهر مؤشر منظمة الشفافية الدولية أن ترتيب تونس ضمن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يأتي بعد كل من دولة الإمارات، التي تحتل المركز 21 عالميا، ثم قطر في المركز 30، تليها السعودية في المركز 51، وسلطنة عمان في المركز 56 والأردن في المركز الستين.

بالرجوع إلى المؤشرات الصادرة منذ عام 2010 وحتى العام الماضي، يمكن ملاحظة أن تونس لم تغادر المراكز الفاصلة بين 73 و75، الأمر الذي لا يدع مجالا للشك بأن البيروقراطية لا تزال متغلغلة في مفاصل الدولة، وأن تسويق الحكومات المتعاقبة خلال السنوات التسع الأخيرة، على أنها من يكافح الفساد كلام غير دقيق.

هذه المراكز المتدنية لا تبعث الثقة بالاقتصاد التونسي، كما أنها قد تؤدي إلى عواقب خطيرة، حيث أن المستثمرين يتركون على مثل هذه التصنيفات كونها تحد وجهة رؤوس أموالهم. وحتى وإن تم تجاوز هذه النقطة، فإن هناك عوامل أخرى ربما لا تساعد على تحقيق أهداف التنمية. لقد عطل الفساد تحقيق نقلة في طبيعة الاقتصاد التونسي وتسبب في

في صلب الدولة، تعهدوا بمكافحة الفساد وتعدوا الفاسدين، لكن لا أحد تجرأ حتى الآن على استئصال هذا "الورم الخبيث" أو على الأقل التقليل منه، فالطريقة السياسية تنبذها في الظاهر ولا تفعل شيئا في الباطن وهذه الأبيادي المرتعشة لا يمكن لها أن تحل المشكلة.

**تونس تقهقرت في مؤشر مكافحة الفساد لعام 2019، ما يعني أن أجهزة الدولة، رغم ترسانة التشريعات التي بحوزتها، تعاني من «موت سريري»**

تونس تحتاج إلى تغيير نمط علاج الغش والرشوة حتى تستطیع التقدم في التصنيف، رغم أنها عريبا في مرتبة تبدو مقبولة بعض الشيء لاحتلالها المركز السادس، ليس ذلك فحسب، بل إن تواصل غض البصر عن جذور المشكلة سيحافظ على مستوى خسائر الدولة عند نقطتين مؤويتين سنويا، كما تشير إلى ذلك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. بيد أن الجمعية التونسية للحكومة،

قفزات نوعية في ظل الفشل في تطويقها، ويرسخ القناعة بوجه مكافحة السلطات لهذه الآفة ويزيد من قناعة مستقبل الاقتصاد الهزيل.

أرقام منظمة الشفافية الدولية الأخيرة تؤكد أن تونس لم تحافظ على مركزها في التصنيف الدولي لمكافحة الفساد خلال العام الماضي، حيث تقهقرت إلى الوراء بمركز واحد قياسا بالسنوة السابقة، لتحتل المرتبة 74 من أصل 180 بلدا.

ومن الواضح أن الحرب التي اطلقتها حكومة يوسف الشاهد في 2017 على لوبيات الفساد والتهرب وتمويل الاحتجاجات، التي دمرت اقتصاد البلاد لم تات بنتائج تذكر بسبب المحاصصة الحزبية والتجاذبات السياسية. منظمة الشفافية ترجع انهيار تونس إلى ذلك المستوى في التصنيف إلى غياب الإرادة السياسية، التي تتجسد في تفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب مع الانتقائية في تحريك ملفات الفساد، فضلا عن عدم تفعيل قانون حماية المبلغين.

خبراء المنظمة أشاروا في تقريرهم السنوي، الذي تم الكشف عنه خلال وقت سابق من يناير الجاري، إلى أن أداء السلطات الثلاث، وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية، ضعيف ويحتاج إلى الصرامة لاقتلاع أسباب هذه الآفة من جذورها. كافة المسؤولين الذين تقلدوا مهامها



**رياض بوعزة**  
صحافي تونسي

البيروقراطية فجرت مرة أخرى بالون مكافحة الفساد في تونس، فقد ظهرت آخر التقييمات أن ضعف مؤسسات الدولة وتراخي السلطات في وضع حد لهذه الظاهرة سببان رئيسيان في تراجع البلاد على سلم تصنيف منظمة الشفافية الدولية لعام 2019.

خطورة ظاهرة الفساد التونسية تكمن أساسا في العمى الشامل في مواجهة منابع الفساد وجذوره العميقة. فهناك مؤشر وحيد يؤكد الحقيقة المرة، وهو الإجماع الشعبي على أن الظاهرة تتفاقم ولا يمكن التصدي لها. ولكن، هناك اعتقاد سائد يتمحور حول أن الطرفين (الشعب والسلطة) مسؤولان عن تلك المشكلة الأتلية. تكشف أحدث البيانات المتعلقة بالشفافية أن تونس لم تتمكن من إحراز أي تقدم في هذا الملف طيلة السنوات التسع الأخيرة، ما يعني أن أجهزة الدولة، رغم ترسانة التشريعات التي بحوزتها، تعاني من «موت سريري» وأن الجميع مساهم في مأسسة الفساد وتقنينه. فعند تسليط الضوء عن كذب على هذه القضية المزعجة والأكثر إضرار بالاقتصاد نجد أن الفساد يحقق بنبات